

# علم أصول الفقه

١٤٠٣/٠١/٢٧

٧٥

بالاستصحاب مقدار ما يثبت

دراسات الأستاذ:

مهدي الهادي الطهراني

## مقدار ما يثبت بالاستصحاب

- الفصل الثالث «مقدار ما يثبت بالاستصحاب»
- و نبحث تحت هذا العنوان عن مسألتين أساسيتين:
- إحداهما- ان الاستصحاب هل يثبت آثار القطع الموضوعي أيضا أو يختص بترتيب آثار القطع الطريقي؟  
و هذا ما يصطلح عليه **بقيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي.**

## مقدار ما يثبت بالاستصحاب

• **الثانية** - ان الاستصحاب هل يثبت من آثار القطع الطريقى ما يكون مترتبا على لوازم المستصحب أو ملزوماته العقلية كالأمارات أو يختص بالآثار الشرعية المترتبة على المستصحب؟ و هذا ما يصطلح عليه **بالأصل المثبت**،

• و فيما يلى نتحدث عن كل من المسألتين تباعا.

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي
- لا إشكال في قيام الاستصحاب مقام القطع الطريقي، أي إثبات التنجيز و التعذير المترتب على المتيقن، و إنما البحث في إثباته للأثر الشرعي المترتب على نفس العلم - القطع الموضوعي - و لهذا البحث ثمرات مهمة عملية و فنية نشير إلى بعضها:

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- فمنها - ترتب الأحكام الشرعية المتفرعة على العلم بشيء لا على واقع ذلك الشيء من قبيل جواز الإفتاء بالمؤدى بناء على انه من أحكام العلم بالواقع لا الواقع و إلا كان من آثار القطع الطريقي.
- و منها - حكومة الاستصحاب على الأصول العملية المغيأة بالعلم.
- و منها - حكومة الاستصحاب السببي على المسببي على بيان يأتي في محله.

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- و البحث عن قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي في المقام لا بد ان يفرغ فيه عن امرين:
- الأول - الفراغ ثبوتا عن إمكان استفادة قيام حجة ما مقام القطع الطريقي و الموضوعي معا من دليل واحد. و هذا ما بحثناه مفصلا في بحوث القطع.

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- **الثاني -** عدم إرادة المتيقن من اليقين في أحاديث الاستصحاب و إلا يكون استفادة قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي و ترتيب آثار اليقين الموضوعي بحاجة إلى ارتكاب عنايات فائقة واضحة البطلان،

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- فانه بناء على ذلك سواء كان المراد النهي عن نقض المتيقن أم الاخبار عن عدم انتقاضه بالشك و التعبد ببقائه لا وجه عرفي لاستفاده التعبد ببقاء اليقين بل غايته التعبد ببقاء المتيقن و تنزيله منزلة الواقع و هو لا يقتضى أكثر من ترتيب آثار القطع الطريقي لا الموضوعي.

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

• و منه يظهر ان مثل الشيخ (قده) و من يحذو حذوه في اسناد النقض في الحديث إلى المتيقن لا اليقين من الصعب عليهم استفادة قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي من أدلته.

• و بعد الفراغ عن تمامية هذين الأمرين يقع البحث عن إمكان استفادة قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي من أحاديث الاستصحاب. و يمكن ان يذكر في وجهه عدة تقرّيات:

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- **التقريب الأول** - ما يترأى من عبائر السيد الأستاذ من أن مفاد أدلة الاستصحاب هو التعبد ببقاء اليقين و عدم انتقاضه و مقتضاه ترتب كلا نوعي آثار اليقين الطريقي و الموضوعي معا.

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- و اما قيام الأصول المحرزة مقام القطع، و هي الأصول التي تكون ناظرة إلى الواقع: كالأستصحاب و قاعدة الفراغ و التجاوز - بناء على عدم كونها من الأمارات - و قاعدة عدم اعتبار الشك من الإمام و المأموم مع حفظ الآخر، و قاعدة عدم اعتبار الشك ممن كثر شكه و تجاوز عن المتعارف، و غيرها من القواعد الناظرة إلى الواقع في ظرف الشك - فالظاهر انها تقوم مقام القطع الطريقي و القطع المأخوذ في الموضوع بنحو الطريقية،

قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- إذ الشارع اعتبر موارد جريانها علماً، فترتب عليها آثاره العقلية و الشرعية من المنجزية و المعذرية، و الحكم المأخوذ في موضوعه القطع\*.
- \* لو صح هذا البيان لترتب اللوازم العقلية و العادية و لم يقل به أحد حتى السيد الخوئي نفسه. (مهدى الهادوى الطهراني)

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- و هذا البيان بهذا المقدار مبهم لا يتضمن تبيين فذلكه الدلالة و لا يعلم ان المقصود منه كون المدلول المطابقي لأحاديث الاستصحاب هو التعبد بقاء اليقين أو هو مدلول التزامي.

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- والتحقيق: ان استفادة التعبد ببقاء اليقين و عدم انتقاضه كمدلول مطابق لأحاديث الاستصحاب يكون في إحدى صورتين:

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- ١- ان يكون مفاد الحديث النفي لا النهي فيكون اخبارا عن عدم انتقاض اليقين بالشك.
- ٢- ان يكون مفاد الحديث النهي عن النقض الحقيقي التكويني لليقين إرشادا إلى عدم الانتقاض نظير النهي عن الصلاة أيام الحيض إرشادا إلى بطلانها.

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- وكلا الأمرين خلاف الظاهر، إذ لا ينبغي الإشكال في ظهور أحاديث الاستصحاب في النهي عن نقض اليقين بالشك بل صراحةً جملةً من فقراتها في ذلك، بل لو فرض إرادة النفي كان المناسب ان يعبر بعدم الانتقاض لا النقض،

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- كما ان المراد من النقض أيضا النقض العملي لا التكويني غير المقدور مع فرض حصول الشك و انتقاض اليقين، كما يشهد بذلك أيضا سياق التعليل بأمر مركوز و التعبير بأنه لا ينقض اليقين بالشك أبدا أو لا يدفع بالشك أو ابن علي اليقين فان ما هو الارتكازي انما هو عدم النقض العملي كما ان التأيد و الدفع و البناء كلها تناسب النقض العملي لا الحقيقي.

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- **التقريب الثاني -** ما ذكره المحقق العراقي (قده) بعد تسليم إرادة النهي من أدلة الاستصحاب لا النفي وانه نهى عن النقض العملي لا الحقيقي فتدل على حرمة النقض العملي لليقين ووجوب الجري عليه بقاء و كأنه متيقن، فانه مع ذلك استفاد قيامه مقام القطع الطريقي و الموضوعي معا من **باب ان الجري العملي على اليقين يقتضى الجري على وفق آثاره الطريقية و الموضوعية معا فلا وجه لتخصيص عدم النقض بأحدهما دون الآخر.**

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- (فان المراد) من مادة النقض المتعلق باليقين بعد ان كان هو النقض الادعائي بحسب البناء و العمل، لا النقض الحقيقي، يكون مرجع النهي المستفاد من الهيئة إلى الأمر بالبناء على بقاء اليقين بلحاظ ما يترتب عليه من الأعمال الراجع إلى وجوب المعاملة مع اليقين المنقوض معاملة عدمه من حيث الجرى العملي،

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- فكل عمل يجب في حال اليقين بشيء يجب في حال الشك في بقاءه سواء كان العمل من آثار نفس اليقين كاليقين الموضوعي أو من آثار المتيقن المترتب عليه بسبب اليقين كاليقين الطريقي المحض

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- (و بذلك) نلتزم بقيام الاستصحاب مقام العلم الموضوعي على الوجه **الطريقي لا الصفتي** ما لم يؤخذ في موضوعه نفي الشك، كما نلتزم بحكومته على سائر الأصول المأخوذ فيها المعرفة غاية للحكم بنحو تمام الموضوعي كما نبهنا عليه غير مرة.

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- **التقريب الثالث -** حمل النهي في أدلة الاستصحاب على الكنائية و الإرشاد إلى عدم انتقاض اليقين نظير إرشادية النهي عن صلاة الحائض، اما من جهة كونه متعلقا بالنقض الحقيقي و هو غير مقدور فلا يعقل تعلق النهي الحقيقي به فيكون قرينة على الإرشادية، أو باعتبار ان النقض حتى لو أريد به النقض العملي لا الحقيقي فمن الواضح عدم إرادة تحريم النقض العملي في موارد الاستصحاب،

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- كيف و قد يكون الاستصحاب لحكم غير إلزامي أو لحكم وضعي كما في مورد بعض روايات الاستصحاب و لا معنى لتحريم النقض في مثل ذلك، فلا محالة لا بد و ان يحمل النهي على انه كناية عن عدم الملزوم أي عدم الانتقاض باعتبار ان النقض العملي لازم الانتقاض الحقيقي لليقين بالشك.

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- و لعل هذا هو حاق مقصود المحقق النائيني (قده) حينما استفاد جعل الطريقة و العلمية للاستصحاب بالرغم من حملته للنقض على النقض العملي لا الحقيقي.

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- و قد يناقش هذا التقريب بكلتا صيغتيه بأنَّ استفادة جعل العلمية و الطريقية للاستصحاب مستحيل ثبوتا لأن الشك قد أخذ موضوعا لهذا الجعل في لسان دليل الاستصحاب و الموضوع لا بد و ان ينظر إليه مفروغا عنه أي بنظر فراغي و هذا يتهافت مع كون النظر إلى إلغائه و جعله علما و يقينا [١].

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- و توهم انه قد أخذ في موضوع الأصول الشك، فكيف يمكن اعتبارها علماً، فان اعتبارها علماً مع التحفظ على الشك المأخوذ في موضوعها اعتبار للجمع بين النقيضين، فلم يعتبر في مواردّها إلا البناء العملي

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- (مدفوع) بأن الشك المأخوذ في موضوع الأصول هو الشك الوجداني، و العلم تعبدى، و لا تنافى بينهما أصلاً، إنما التنافى بين الشك الوجداني و العلم الوجداني لا بين الشك الوجداني و العلم التعبدى

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

[١]- يمكن الإجابة على هذا التهافت بان ظاهر الخطاب في أمثال هذه الموارد الفراغ عن وجود الشك مع قطع النظر عن الجعل لا مطلقا فقله عليه السلام لا شك لكثير الشك أو إذا شككت فشكك ليس بشيء قد فرغ فيه عن الشك في المرتبة السابقة عن هذا الجعل.

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

و هذه خصوصية مفهومه عرفا فلا يبقى تهافت فيمكن ان يكون الاستصحاب من هذا الباب كما إذا صرح بان من كان على يقين و شك فشكه ليس بشك. و يكون الجواب على أصل التقريب عندئذ بمنع ظهور أدلة الاستصحاب في الإرشاد إلى بقاء اليقين لا بالصيغة الأولى لظهور النقض في النقض العملي لا الحقيقي، و لا بالصيغة الثانية لأن النهي عن الجرى العملي يكون كناية عن بقاء الحجية بمعنى المنجزية و المعذرية و ثبوت نفس الأثر العملي الذي كان ثابتا قبل الشك فان هذا المعنى ان لم يكن هو المتعين في مفاد هذه الأحاديث عرفا فلا إشكال في انه المتيقن من مفادها بحيث يحتاج إفادة التعبد ببقاء اليقين إلى مزيد بيان و مؤونة، و لا أقل من الإجمال و لا يمكن التمسك بالإطلاق لنكتة سوف يأتي شرحها في المتن، نعم هذا الكلام لا يتم على مباني الميرزا في جعل الطريقة على ما سوف يظهر.

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- و جواب هذه المناقشة ما قد يستفاد من بعض عبارات المحقق النائيني (قده) من الفرق بين الطريقيه المجعولة للأمارات و الطريقيه المجعولة للاستصحاب من حيث ان الأمارات قد جعلت علما من حيث صفة الكاشفيه و إراءة الواقع التي تثبت للعلم بينما الاستصحاب جعل علما من حيث صفة الاقتضاء للجري العملي و المحركية الثابتة للعلم زائدا على كاشفيته،

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- فان هذا التحليل يمكن ان يستفاد منه الجواب على المناقشة المذكورة بدعوى عدم التهافت لأن قوله (لا تنقض اليقين بالشك) قد فرغ فيه عن وجود الشك خارجا بلحاظ مرحلة الانكشاف و ادعى عدم وجوده بلحاظ عالم الجرى العملى و المحركية فلا منافاء و لا تهافت.

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- إلاً ان هذا يستوجب انهيار أصل التقريب لأن قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي يعنى قيامه مقام ما هو ظاهر أدلة القطع الموضوعي من أخذه بما هو كاشف في موضوع ذلك الأثر لا بما هو محرك و منجز و إلاً قام كل منجز أو معذر شرعي مقامه، و ان كان يعقل أخذ المحركية الخاصة الناشئة عن العلم موضوعاً للأثر الموضوعي فلا يقوم مقامه الا ما ينزل منزلته في هذه المحركية الخاصة و لكنه على كل حال خلاف ظاهر أدلة القطع الموضوعي فان ظاهرها أخذ القطع بما هو كاشف و طريق موضوعاً للحكم الشرعي.

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- ثم ان المحقق العراقي (قده) أورد على المحقق النائيني (قده) في المقام بالتناقض بين موقفه هنا و موقفه في البحث السابق لإثبات اختصاص الاستصحاب بالشك في الرافع، لأنه و ان لم يختر هناك إرادة المتيقن من اليقين بل أسند النقض إلى اليقين و لكنه أراد به النقض العملي الذي يكون بلحاظ المتيقن فكأنه أسند نقض آثار المتيقن إلى اليقين،

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- و بناء عليه لا موجب لاستفادة قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي لأن الجري العملي على طبق المتيقن لا ربط له بآثار اليقين الموضوعي ان فرض إرادة نقض المتيقن عملا، و ان أريد نقض اليقين بما هو يقين لا بلحاظ الجري العملي فلا وجه لاشتراط إحراز المقتضى للمتيقن في المقام السابق فالجمع بين قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي و الاختصاص بالشك في الراجع يستبطن تناقضا.

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- وهذا الإشكال نشأ من تصور ان المحقق النائيني يحمل النهي في أدلة الاستصحاب على النهي التحريمي عن النقض العملي، مع انك عرفت في التقريب الثالث المتقدم انه يحمله على الكنائية و الإرشاد إلى التعبد ببقاء اليقين فلا تهافت،

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- توضيح ذلك: ان النقض و ان أريد منه نقض الجري العملي الذي هو من آثار المتيقن إلا ان النهي عن نقض الجري العملي لا يراد منه نهى تحريم بل نهى إرشاد و كناية عن التعبد بالبقاء،

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- و الأمر المرشد إليه و ان كان يمكن ان يكون بقاء المتيقن لا اليقين و معه لا يترتب آثار القطع الموضوعي على الاستصحاب إلا ان المحقق النائيني (قده) يشخص المرشد إليه في بقاء اليقين، باعتبار ان الحجيات المجعولة عقلايا يكون بمعنى جعل الطريقيه و العلميه فكأن ارتكازيه ذلك في موارد يراد فيها جعل الحجية بمعنى إثبات الواقع بنفسها القرينه على تعيين ان المراد الجدى هو التعبد ببقاء اليقين و العلم و جعله لا التعبد ببقاء المتيقن ظاهرا [١]

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

[١]- هذا الارتكاز في باب جعل الطريقية و العلمية و  
 تتميم الكشف كما في الأمارات معقول إلا ان المفروض  
 ان المجعول في باب الاستصحاب حتى عند الميرزا  
 المحركية و الجري العملي و من هنا لم تكن مثبتاته  
 حجة و مثل هذا الجعل ليس ارتكازيا عند العقلاء لأنه  
 من التعبد الصرف.

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- فيترتب عليه آثار القطع الطريقي و الموضوعي معا لا محالة في الوقت الذي يكون المدلول المطابقي غير شامل لموارد الشك في المقتضى لأن المراد بنقض اليقين نقض الجرى العملي لليقين المتوقف بحسب الفرض على إحراز مقتضى البقاء للمتيقن.

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- و قد يناقش التقريب المتقدم عن المحقق النائيني (قده) لقيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي بأن مفاد الحديث بعد ان كان كناية و إرشادا إلى التعبد ببقاء اليقين فلا دليل على إرادة أكثر من التعبد ببقاء اليقين في إثارة الطريقية و الجرى العملي منه،

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- و اما التعبد ببقائه بلحاظ الأثر الموضوعي فبحاجة إلى  
مؤونة زائدة لا شاهد عليها و لا يمكن إثباتها بالإطلاق  
و مقدمات الحكمة لأن الإطلاق ينفي القيد عن المدلول  
و لا يثبت أصل المدلول الكنائى و انه هذا المعنى أو  
ذاك فليس المقام من موارد التمسك بالإطلاق.

## قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي

- و هذا النقاش أيضا يمكن للمحقق النائيني (قده) الإجابة عليه حسب مبانيه في باب جعل الحجية فانه يرى استحالة جعل المنجزية و المعذرية ابتداء لأنهما من أحكام العقل و الشارع لا يمكنه ان ينزل شيئا منزلة أحكام غيره و انما المعقول جعلهما بتبع جعل موضوعهما و اعتباره أي جعل ما ليس بعلم علما و اعتباره طريقا دون حاجة إلى ملاحظة الآثار المترتبة عليه، و هذا الاعتبار امر بسيط واحد يترتب عليه كل آثار العلم الطريقية و الموضوعية.